The Effect Of Internal Audit On The Liquidity Risk Of The General Commercial Banks Operating In Lattakia Governorate

Dr. Rim M. Nassour*

(Received 9 / 8 / 2020. Accepted 10 / 9 / 2020)

□ ABSTRACT □

This study aimed to determine the impact of internal audit through (scientific qualification, independence of the internal audit department, planning the audit process, professionalism) on liquidity risks in public commercial banks in Lattakia Governorate.

The researcher followed the descriptive and analytical approach in her study, and a set of methods, including relying on secondary and primary data through a questionnaire that was designed, and distributed to (327) respondents, from which (321) were retrieved, and (319) questionnaires were suitable for analysis, and the research community was made up of a cadre Workers in the branches of public commercial banks in Lattakia governorate (branch manager, department heads, divisional heads, and employees). Then, the SPSS Ver.20 program and a set of statistical analysis tools were used to analyze the available data.

The study concluded that there is a statistically significant relationship between the internal audit of the liquidity risks of the public commercial banks operating in the Lattakia governorate, and the existence of a statistically significant relationship between the professional competence and the liquidity risks of the general commercial banks operating in the Lattakia governorate.

Key Words: Internal Audit; Scientific qualification; Independence of the internal audit department; Planning the audit process; Professionalism; Liquidity risk; General commercial banks**.**

* **Researcher ,Faculty Of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.**

تأثير التدقيق الدَّاخلي في مخاطر السيولة للمصارف التجارية العامة العاملة في محافظة اللاذقية

الدكتورة ريم محمد نصور *

(تاريخ الإيداع 9 / 8 / 2020. قُبِل للنشر في 10 / 9 / 2020)

□ ملخّص □

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد تأثير التدقيق الداخلي من خلال (التأهيل العلمي، استقلالية قسم التدقيق الداخلي، تخطيط عملية التدقيق، الكفاءة المهنية) في مخاطر السيولة في المصارف التجارية العامة في محافظة اللَّاذقيَّة.

اتَّبعت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي في دراستها، ومجموعة طرائق منها الاعتماد على البيانات الثَّانوية، والأوليَّة من خلال استبانة تمَّ تصميمها، وتمَّ توزيعها على (327) مبحوث، استردت منها (321)، وكانت (319) استبانة صالحة للتَّحليل، وتكوَّن مجتمع البحث من كادر العاملين في فروع المصارف التجارية العامة في محافظة اللاذقية (مدير فرع، رؤساء أقسام، رؤساء شعب، وموظَّفين)، ثم تمَّ الاعتماد على برنامج الـ SPSS اصدار 20، ومجموعة من أدوات التحليل الإحصائي لتحليل البيانات المتوَّفرة.

وقد خلصت الدِّراسة إلى وجود علاقة جيدة ذات دلالة إحصائية بين التدقيق الدَّاخلي وبين مخاطر السيولة للمصارف التجارية العامة العاملة في محافظة اللاذقية، وإلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الكفاءة المهنية ومخاطر السيولة للمصارف التجارية العامة العاملة في محافظة اللاذقية.

الكلمات المفتاحية: التدقيق الداخلي؛ التأهيل العلمي؛ استقلالية قسم التدقيق الداخلي؛ تخطيط عملية التدقيق؛ الكفاءة المهنية؛ مخاطر السيولة؛ المصارف التجارية العامة.

* **باحثة، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، اللاذقية، سورية.**

مقدمة :

تعد المصارف، كما هو معروف، من أكثر المؤسسات المالية تعرضاً للمخاطر وذلك بسبب طبيعة عملها، إذ نجد أن اغلب أموال المصارف هي عبارة عن التزامات على المصرف تجاه الغير سواء أكانوا مودعين أم مقرضين، وعلى المصرف أن يلتزم بأدائها ودفعها عند الطلب أو في مواعيد محددة، مما يتطلب من إدارة المصرف تقييم ودراسة طبيعة المخاطر التي قد تواجه أمواله بدقة لكي يحافظ عليها ولكي يضمن تنفيذ عملياته بصورة جيدة دون أن تتعرض الأموال للخطر وكذلك للتحوط من تلك المخاطر ومحاولة الحد من آثارها وتقليلها.

ويزخر الفكر المالي بصورة عامة وأدبيات المصارف التجارية بشكل خاص بالدراسات والأبحاث التي تناولت مفاهيم المخاطرة بشكل عام، وتنوعت بحسب الاتجاهات الفكرية والمجالات الميدانية التي يتناولها الباحثون والكتاب.

ومن جملة تلك الدراسات من أشار الى المخاطرة على أنها مقياس لحالة عدم التأكد حول المردود (العائد) المستقبلي المتوقع من الاستثمار، وتقاس وفقاً لمعيار الأفق الزمني ونسبتها من المعيار وتوصف المخاطرة بانها تتعامل مع احتمال انخفاض العائد المتوقع على أحد الموجودات، ويلاحظ في هذا المفهوم، انه يدخل في موضوع الاحتمالية في بيان حالة التقلب في العائد. كما وصفت المخاطرة بأنها احتمال وقوع الخسارة المالية، فالموجود الذي يمتلك فرصة أكبر في تحقيق الخسارة يعتبر أخطر من تلك الموجودات التي لها فرصة أقل في تحقيق الخسارة وتعتبر الأسهم من أكثر الموجودات المالية مخاطرة نظراً للتقلب الكبير في عوائدها، وكلما زاد التأكد بشأن العائد المتحقق لموجود معين كلما قل التقلب وبذلك تنخفض المخاطر.

إن الهدف من الدِّراسة الحاليَّة هو بيان تأثير التدقيق الداخلي في مخاطر السيولة للمصارف التجارية، على اعتبار أن التدقيق الداخلي أحد المتطلبات الهامة لاتخاذ القرارات الرشيدة بالاعتماد على البيانات الصحيحة، وخصوصاً أن هناك دراسات تناولت هذه العلاقة في الشَّركات والمنشآت الخدميَّة وفي بعض المصارف، مما أتاح المجال أمام الباحثة لدراسة هذا الموضوع، نتيجةَ وجود قصورٍ في الدِّراسات في القطاع المصرفي في سوريا، الأمر الَّذي تطلَّب دراسة هذه العلاقة في القطاع المصرفي العام في سوريا من حيث الاعتماد على أبعادها المتمثلة ب: (التأهيل العلمي، استقلالية قسم التدقيق الداخلي، تخطيط عملية التدقيق، الكفاءة المهنية)، والاهتمام بالمخاطرة؛ من أجل تمكين المصارف من تقليل احتمالية تعرضها للمخاطر الحالية والمستقبلية.

الدراسات السابقة:

وفيها تعرض الباحثة موجز عن الدِّراسات السَّابقة الَّتي تناولت هذه العلاقة.

الدِّراسات العربيَّة:

1- دراسة (ابراهيم، 2016) بعنوان: العوامل المؤثرة على جودة تقارير التدقيق الداخلي في الوزارات والمؤسسات الحكومية الفلسطينية العاملة في قطاع غزة.

الأهداف: هدفت الدِّراسة إلى بيان مدى جودة تقارير التدقيق الداخلي في الوزارات والمؤسسات الحكومية العاملة في قطاع غزة، وبيان الخطوات المتبعة من قبل إدارة الوزارات لتطوير جودة تقارير التدقيق الداخلي، وبيان المعوقات التي تواجه المدقق الداخلي أثناء تنفيذه لأعمال الرقابة الداخلية.

بعض نتائج الدِّراسة: توصَّلت الدِّراسة إلى أن العاملين في وحدات الرقابة الداخلية يتمتعون بالتأهيل العلمي، والخبرة العلمية والكفاءة المهنية والتدريب المناسب، وهي عوامل مؤثرة في جودة تقارير التدقيق الداخلي الصادرة، وكذلك يوجد اهتمام من قبل الإدارة العليا بنتائج وتوصيات تقارير التدقيق الداخلي واستقلالية قسم التدقيق الداخلي.

2ـ دراسة (دبيونة، 2017) بعنوان: أثر مخاطر السيولة على ربحية البنوك التجارية: حالة عينة من البنوك التجارية في الجزائر خلال الفترة 2010-2015.

الأهداف: هدفت الدراسة إلى بيان أثر مخاطر السيولة على ربحية المصارف الوطنية والأجنبية العاملة في الجزائر، وبيان طبيعة العلاقة بين السيولة والربحية في المصارف الجزائرية.

بعض نتائج الدِّراسة: توصَّلت الدِّراسة إلى جملة من النَّتائج كان منها: وجود علاقة طردية بين نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع والعائد على حقوق الملكية، وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسب مخاطر السيولة وربحية المصارف التجارية.

الدراسات الأجنبية:

1ـ دراسة (Iqbal *et al*, 2015):

Impact of Liquidity Risk on Banks (A Case Study of Punjab, Pakistan).

تأثير مخاطر السيولة على البنوك (دراسة حالة للبنجاب ، باكستان).

الأهداف: هدفت الدِّراسة إلى تحديد تأثير المتغيرات على بعضها البعض، بيان الوضع الحالي لمخاطر السيولة في البنجاب تحديد تأثير مخاطر السيولة على مصارف البنجاب.

بعض نتائج الدِّراسة: توَّصَّلت الدِّراسة إلى مجموعة من النَّتائج كان منها: تتأثر مخاطر السيولة بشكل كبير ا لعائد على حقوق الملكية، العائد على الأصول، النسبة الحالية، نسبة كفاية رأس المال.

2ـ دراسة (MAHACHI, 2018):

Effectiveness of internal audit on organizational performance of Ngos: case study of hivos Zimbabwe

فعالية التدقيق الداخلي على الأداء التنظيمي للمنظمات غير الحكومية: دراسة حالة hivos Zimbabwe.

الأهداف: هدفت الدِّراسة إلى تحديد تأثير فعالية التدقيق الداخلي على الأداء التنظيمي للمنظمات غير الحكومية باستخدام دراسة حالة لمنظمة غير حكومية محلية في زيمبابوي.

بعض نتائج الدِّراسة: توَّصَّلت الدِّراسة إلى مجموعة من النَّتائج كان منها: إن الدعم الإداري والاستقلال التنظيمي وكفاءة الموظفين والضوابط الإدارية السليمة تعزز فعالية التدقيق الداخلي، وإن القيمة المضافة للتدقيق الداخلي تكمن في ضمان أداء المؤسسة يتم القيام به على أكمل وجه.

اختلاف الدِّراسة الحالية عن الدِّراسات السّابقة: خلصَت معظم الدِّراسات إلى أَنَّ للتدقيق الداخلي كأحد أدوات الرقابة والتأكد من سلامة البيانات المالية تأثيراً مهماً في مخاطر السيولة. ومن هنا جاءت أَهميَّة هذه الدِّراسة؛ حيث تشابهت الدِّراسة الحاليَّة مع الدِّراسات السَّابقة من حيث المتغيِّر المستقل والمتغير التابع؛ وكان الاختلاف الرَّئيس للدِّراسة الحاليَّة عن الدِّراسات السَّابقة، في بيئة التطبيق، وقد اختارت الباحثة التدقيق الداخلي نظراً لدوره في التَّأثير على مخاطر السيولة للمصارف، حيثُ أَنَّه أحد أهم ركائز اتخاذ القرارات الرشيدة.

مشكلة الدراسة The Study Problem:

تمثل عملية التدقيق الداخلي لأي مصرف مهمة رئيسة وضرورية، وذلك كون هدفها الوصول إلى قرارات رشيدة وليس تصيد الأخطاء؛ حيث ومن خلال اطلاع الباحثة على مجموعة من الدراسات السابقة التي تناولت موضوع التدقيق الداخلي والرقابة الداخلية، والتي خلصت من خلالها إلى أن التدقيق الداخلي يعد وظيفة هامة في تنبيه الإدارة للمخاطرة التي قد تؤثر على أهداف المنظمة، بالإضافة إلى دوره في تقديم الأساليب الهامة لمواجهة المخاطر. وقد تبين للباحثة

عدم وضوح الدور التأهيلي العلمي وأثره في مخاطر السيولة للمصارف، ودور استقلالية قسم التدقيق الداخلي، وغياب أهمية التخطيط لعملية التدقيق وثرها في مخاطر السيولة، وكذلك عدم وضوح العلاقة بين الكفاءة المهنية ومخاطر السيولة التي تواجهها المصارف. وبناءً على الدراسة الاستطلاعية التي قامت بها الباحثة في المصارف التجارية العامة العاملة في اللاذقية ومقابلة عينة من العاملين والذي بلغ عددهم (9) عاملين، استطاعت الباحثة تحديد مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس الآتي:

هل للتدقيق الدَّاخلي تأثير في مخاطر السيولة للمصارف التجارية العامة العاملة في محافظة اللاذقية؟

ويتفرع عن هذا التساؤل مجموعة من التساؤلات الفرعية:

ـ هل للتأهيل العلمي تأثير في مخاطر السيولة للمصارف التجارية العامة العاملة في محافظة اللاذقية؟

ـ هل لاستقلالية قسم التدقيق الداخلي تأثير في مخاطر السيولة للمصارف التجارية العامة العاملة في محافظة اللاذقية؟

ـ هل لتخطيط عملية التدقيق تأثير في مخاطر السيولة للمصارف التجارية العامة العاملة في محافظة اللاذقية؟

ـ هل للكفاءة المهنية تأثير في مخاطر السيولة للمصارف التجارية العامة العاملة في محافظة اللاذقية؟

أَهميَّة البحث وأَهدافه:

تظهر أهميَّة الدِّراسة من ناحيتين نظريَّة وعمليَّة:

فمن الناحية النظرية: من خلال استعراض الدراسات السابقة العربية والأجنبية وجدت الباحثة أن هذه الدراسات لم تأخذ بحسبانها جميع أبعاد التدقيق الداخلي كون جوهر هذه الدراسة يتمحور حول التدقيق الدَّاخلي، فأغلب هذه الدراسات كانت تركز على بعد أو بعدين من هذه الأبعاد على الأكثر. في حين أن هذه الدراسة سوف تأخذ في حسبانها أهم هذه الأبعاد من وجهة نظر الباحثة، وبالتالي سوف تقدم نموذجاً علمياً تقدم له نظرياً من خلال المراجع العربية والأجنبية ذات الصلة بالموضوع بشرح وتقديم كل بعد وربط هذه الأبعاد وبالنتيجة تقديم نموذجاً فعال، نظراً للدراسات القليلة المتوفرة في الجمهورية العربية السورية بخصوص التدقيق الداخلي، ومن مبدأ ربط الجامعة بمشاكل القطاعات الخدمية والإنتاجية و....الخ.

ومن الناحية العمليَّة: تتجلى أهمية الدراسة عملياً من كونها، تركز على واقع قطاع المصرفي، من حيث التدقيق الداخلي، نظراً للمعاناة الكبيرة التي يتكبدها العاملون في هذا المجال، وما لذلك من تأثير كبير على شريحة كبيرة من قطاعات الصرافة في سوريا، بالإضافة إلى ما يمكن أن تقدمه الدراسة من نتائج لهيئات والقطاعات المعنية.

يهدُف البحث بشكل أساسي إلى تحديد تأثير التدقيق الداخلي من خلال (التأهيل العلمي، استقلالية قسم التدقيق الداخلي، تخطيط عملية التدقيق، الكفاءة المهنية) في مخاطر السيولة في المصارف التجارية العامة في محافظة اللَّاذقيَّة.

أما أهداف الدراسة فتتجلى في النقاط الاتية:

1- تبيان تأثير التأهيل العلمي في مخاطر السيولة للمصارف التجارية العامة العاملة في محافظة اللاذقية.

2- دراسة تأثير استقلالية قسم التدقيق الداخلي في مخاطر السيولة للمصارف التجارية العامة العاملة في محافظة اللاذقية.

3- تبيان تأثير تخطيط عملية التدقيق الداخلي في مخاطر السيولة للمصارف التجارية العامة العاملة في محافظة اللاذقية.

4- دراسة تأثير الكفاءة المهنية في مخاطر السيولة للمصارف التجارية العامة العاملة في محافظة اللاذقية.

فرضيَّات الدراسة: Study Hypotheses:

فرضيَّة الدراسة الرَّئيسة: ينطلق البحث من فرضيَّة رئيسة مفادها: **لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التدقيق الدَّاخلي ومخاطر السيولة للمصارف التجارية العامة العاملة في محافظة اللاذقية.**

ويمكن اشتقاق الفرضيَّات الفرعيَّة الآتية:

1- الفرضيَّة الفرعيَّة الأولى: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التأهيل العلمي ومخاطر السيولة للمصارف التجارية العامة العاملة في محافظة اللاذقية.

2- الفرضيَّة الفرعيَّة الثَّانية: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين استقلالية قسم التدقيق ومخاطر السيولة للمصارف التجارية العامة العاملة في محافظة اللاذقية.

3ـ **الفرضيَّة الفرعيَّة الثالثة:** لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تخطيط عملية التدقيق الدَّاخلي ومخاطر السيولة للمصارف التجارية العامة العاملة في محافظة اللاذقية.

4ـ **الفرضيَّة الفرعيَّة الرابعة:** لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الكفاءة المهنية ومخاطر السيولة للمصارف التجارية العامة العاملة في محافظة اللاذقية.

منهجيَّة البحث:

اتَّبعت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي في دراستها، حيث قامت بجمع البيانات الثَّانوية من أجل تكوين الإطار النظري لأدبيات الدراسة، كما قامت بجمع البيانات الأوليَّة من خلال استبانة تمَّ تصميمها، وتمَّ توزيعها على (327) مبحوث، استردت منها (321)، وكانت (319) استبانة صالحة للتَّحليل، وتكوَّن مجتمع الدراسة من كادر العاملين في فروع المصارف التجارية العامة في محافظة اللاذقية (مدير فرع، رؤساء أقسام، رؤساء شعب، وموظَّفين)، ثم تمَّ الاعتماد على برنامج الـ SPSS ومجموعة من أدوات التحليل الإحصائي لتحليل البيانات المتوَّفرة.

مجتمع وعينة الدراسة: Study Community And Sample

شمل مجتمع الدراسة جميع العاملين في دوائر المصارف التجارية العامة السورية العاملة في محافظة اللاذقية. وبناءً على ذلك وبالاعتماد على طريقة المعاينة العشوائية البسيطة تمّ توزيع (327) استبانة على كافة العاملين في فروع المصارف التجارية العامة، واسترجعت منها (321) استبانة، وتمّ استبعاد (2) استبانات لعدم صلاحيتها للتحليل الإحصائي، وبذلك يكون عدد الاستبانات المستردة والصالحة للتحليل الإحصائي (319) استبانة.

الإطار النظري للدراسة: The theoretical framework of the study

يعدُّ التدقيق الداخلي ومخاطر السيولة من المفاهيم المهمَّة والشَّاملة، حيث تسعى المصارف إلى تحقيق مستويات قليلة متميِّزة من مخاطر السيولة في بيئة الأعمال لتحقيق متطلبَّات البقاء والاستمرار والنُّمو، كما أَنَّ ذلك أَصبح ضرورة حتميَّة أَفرزتها متغيِّرات البيئة التَّنافسيَّة، لذلك يُعد مفهوم جوهري بالنِّسبة للمصارف على اختلاف أَشكالها، وعلى الرُّغم من كثرة الدِّراسات الَّتي تناولت هذين المفهومين فلم يتم التَّوصل إلى مفهوم محدَّد لهما، والسَّبب يعود لاختلاف المعايير والمقاييس المستخدمة في دراسة وقياس كل منهما، إذ يعكسان درجة نجاح المصرف وفشله، وذلك من خلال سعيه لتحقيق الأَهداف المتمثِّلة بالتَّكيُّف مع متغيِّرات البيئة، ولا سيما أَنَّ المصارف المعاصرة باتت تواجه بيئة سريعة التَّغير في متطلباتها ومواردها وفي حجم الطَّلب والتَّنوع في مواصفاته، فضلاً عن المنافسة الحادَّة في الأَسواق، الأَمر الَّذي فرضَ عليها توجُّهاً لتطوير تقنياتها لضمان القُدرة على الاستجابة للمتغيِّرات وتحقيق الأَهداف وذلك باستخدام مقاييس مختلفة.

أولاً: مفهوم التدقيق الدَّاخلي:

وفقاً ل (يعقوب، 2014، ص39) فإن التدقيق أداة من أدوات الرقابة يقوم على فحص البيانات والسجلات المحاسبية والتأكد من صحة وسلامة العمليات المبوبة والتعبير عن الوضعية الكمالية للمنظمة، والحكم عليها من خلال التحقيق ثم التقرير عنها، لذلك يمكننا استخلاص عناصر أساسية يرتكز عليها التدقيق وهي:

ـ **الفحص:** ويقصد به فحص السجلات المحاسبية للتأكد من صحة وسلامة قياس العمليات التي تم تسجيلها وتحليلها وتسويتها، وهذا بالرجوع إلى أدلة وقرائن الإثبات المختلفة للتأكد من سلامة القياس الكمي والنقدي للأحداث المالية.

ـ **التحقيق:** يقصد بالتحقيق إمكانية الحكم على صلاحية القوائم المالية الختامية كتعبير سليم لنتيجة أعمال المنظمة، وعلى مدى تمثيل المركز المالي لوضعية المنشأة الحقيقية في فترة زمنية محددة وبصورة صحيحة، وصادقة.

ـ **التقارير** (إبداء الرأي): يقوم المدقق بإبداء رأيه من خلال التقرير الذي يعده المدقق، وهو بمثابة المنتج النهائي لعملية التدقيق والذي تستخدمه مختلف الجهات المستفيدة من المعلومات محل التدقيق، سواءً الأطراف داخل المنشأة أو الأطراف الخارجية كشهادة على مصداقية هذه المعلومات. ووفقًا لـ Nagy and Crenker (2002) فإن التدقيق الداخلي هو وظيفة نشاط استشاري وتأكيد موضوعي مستقل مصمم لإضافة قيمة وتحسين عمليات المنظمة (MAHACHI, 2018, p: 6).

ومن وجهة نظر الباحثة، فإن التدقيق الداخلي هو عملية ضبط وإحكام وترشيد تهدف إلى تمكين المنظمة من اتخاذ القرارات العقلانية من خلال خفض تكاليفها ودفعها تجاه تحقيق أهدافها بفعالية.

ـ **أهمية التدقيق الداخلي:** بحسب (Chiggai, 2016, PP: 5-6) إن التدقيق الداخلي هو هدف وميزة تقييم مستقلة في إدارة المخاطر والرقابة والإدارة من خلال قياس وتقييم قابليتها للتطبيق في تحقيق أهداف المنظمة المتفق عليها؛ حيث تعد نتائج التدقيق الداخلي أساسية لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية في الوحدات الخاضعة للتفتيش. ومن خلاله تطبق الإدارة القدرات الرئيسية للفحص الداخلي من خلال التقييم الدقيق والمراقب للتقنيات والاستراتيجيات والعمليات التي حددتها الإدارة بما يضمن تحقيق أهداف المنظمة، ومن خلال مقترحات لها تسهم في التنمية. كما تساعد ممارسات التدقيق الداخلي المؤسسات على تحقيق أهدافها من خلال إنشاء طريقة مرتبة ومدروسة للتعامل مع مسح مدى كفاية مخاطر الرقابة والإدارة، بالإضافة إلى العمليات داخل المنظمات وذلك كنتيجة للمراجعة الداخلية التي يجب أن يتم إجراؤها من قبل متخصصين لديهم فهم صحيح لثقافة وأنظمة وإجراءات العمل.

مما سبق، ترى الباحثة أن أهمية التدقيق الداخلي ترتبط بمدى فهم أهداف المنظمة، وربط هذه الأهداف بأهداف عملية التدقيق وصولاً إلى تحقيق التكامل بينهما وبلوغ أهداف المنظمة.

ثانياً: مفهوم مخاطر السيولة في المصارف التجارية:

بدايةً وقبل التَّطرُّق إلى إبراز مفهوم مخاطر السيولة لابدَّ من توضِّح مفهوم المخاطرة ومفهوم السيولة بشكل عام، ومفهوم السيولة في المصارف التجارية بشكل خاص. وقد قدَّم العديد من الباحثين مفهوماً لها، وعلى الرغم من عدم اتفاقهم في صياغة التعاريف والمفاهيم، إلاَّ أنَّهم لم يختلفوا من حيث الجوهر والمضمون؛ فالمخاطرة: هي احتمال وقوع الخسارة المالية، فالموجود الذي يمتلك فرصة أكبر في تحقيق الخسارة يعتبر أخطر من تلك الموجودات التي لها فرصة أقل في تحقيق الخسارة وتعتبر الأسهم من أكثر الموجودات المالية مخاطرة نظرا للتقلب الكبير في عوائدها وكلما زاد التأكد بشأن العائد المتحقق لموجود معين كلما قل التقلب وبذلك تنخفض المخاطر (Gitman,2000:199)، بينما السيولة تعني في معناها المطلق النقدية، أما السيولة في معناها الفني فتعني: قابلية الأصل على التحول إلى النقدية

بسرعة وبدون خسائر، وحيث إن الهدف في الاحتفاظ بأصول سائلة هو مواجهة الالتزامات المستحقة الإداء حالياً أو في غضون فترة قصيرة فإن السيولة تعتبر مفهوم نسبي يعبر عن العلاقة بين النقدية والأصول سهلة التحول إلى نقدية بسرعة وبدون خسائر، وبين الالتزامات المطلوب الوفاء بها (عبد الحميد، 2002، ص230) .

ومن الناحية الاقتصادية، يُقصَد بالسيولة بأنها: سيولة عناصر الثروة (التي يملكها الإفراد والمؤسسات) والتي يعبر عنها بقيمة نقدية معينة، كالأراضي والعقارات والآلات والمعدات والحجار الكريمة وغيرها .... ومدى سهولة تحويلها إلى سلع وخدمات أخرى لإشباع حاجة الشخص الحائز عليها.

كما أن السيولة هي تعبير اقتصادي يراد منه بقاء النقد بدون استثمار ليلبي المتطلبات العاجلة. (الشمري ،2012 :429). ويقصد بسيولة المصرف قدرته على مواجهة التزاماته المالية للمودعين بالدرجة الأساس وبقية الالتزامات الأخرى كالمقرضين والمقترضين وغيرهم مما يستلزم توفر النقد السائل لدى المصرف أو إمكانية الحصول عليها عن طريق تسييل بعض أصول المصرف وتحويلها الى نقد بسرعة وبدون خسائر (سعيد ،2013، ص109).

وبعد أن تم عرض مفهوم السيولة بشكل عام، ومفهومها الفني والاقتصادية ما هو مفهوم **السيولة في المصارف التجارية؟** والَّتي تعني قدرة المصرف على مواجهة التزاماته المالية، والتي تتكون بشكل كبير من تلبية طلبات المودّعين للسحب من الودائع، وتلبية طلبات المقترضين لتلبية حاجات الزبائن والمجتمع وبيئة العمل، وتعد السيولة ذات أهمية كبيرة للمصارف التجارية إذ لا تتمكن إدارة المصرف من طلب مهلة إضافية من المودع عند يريد سحب ودائعه لان ذلك سيؤدي إلى زعزعة الثقة بين الزبون والمصرف، في حين أن المنشآت غير المصرفية تتمكن من التفاوض مع الدائن عند مطالبته باستحقاقاته، وهناك إمكانية في طلب مهلة إضافية للتسديد دون أن يؤدي ذلك إلى زعزعة الثقة والتأثير على سلامة المركز المال للمنشأة غير المصرفية (الحسيني والدوري، 2000، ص94). وتُعرف السيولة المصرفية بأنّها: قدرة المصرف على التسديد نقداً لجميع التزاماته، وعلى الاستجابة لطلبات الائتمان، وهذا يستدعي توفر نقد سائل لدى المصارف، أو إمكانية الحصول عليه عن طريق تسييل بعض أصوله، أي تحويلها إلى نقد سائل بسرعة وسهولة (ابو حمد، 2002، ص185).

والآن ماهي **مخاطر السيولة في المصارف التجارية؟** إن المقصود بها هي احتمال عدم قدرة البنك على الإيفاء بالتزاماته عند استحقاقها بسبب عدم قدرته على توفير التمويل اللازم، وكذلك عدم قدرة البنك على تمويل الزيادة في جانب الموجودات دون الاضطرار إلى تسييل موجودات بأسعار غير عادلة، أو اللجوء إلى مصادر أموال ذات تكلفة عالية (الأعرج، 2010، الصفحات 103ـ122).

من خلال ما عرضتُه الباحثة، يمكن القول بأن السيولة هي حالة تتطلب عدم الوقوع في حالة من حالات العسر المالي. والحقيقة أن السيولة لا تودي الى الربحية لان معنى السيولة هو الاحتفاظ بأكبر قدر من الرصيد النقدي مما يودي إلى قله الربح حيث ان تحقيق الارباح هو الذي يودي الى زيادة الرصيد النقدي، أي زيادة السيولة ولذلك فان تحقيق هدف تعظيم الربح يعنى التضحية بالسيولة النقدية أي استثمار ما هو متاح من نقديه لتحقيق أعظم ربح.

ثالثاً: مقاييس مخاطر السيولة في المصارف التجارية:

إن مخاطر السيولة تنشأ عن عدم قدرة المصرف على مواجهة النقص في الالتزامات، وعندما تكون سيولة المصرف غير كافية يتعذر عليه الحصول على أموال كافية سواءً عن طريق زيادة الالتزامات أو تحمل تكلفة معقولة بتحويل أصوله بسرعة إلى أصول سائلة مما يؤثر في ربحيته، وفي الحالات القصوى من الممكن أن تؤدي عدم كفاية السيولة إلى انعدام الملاءة المالية للمصرف (المملوك، 2014، ص64). وفي تعريف آخر يُعرف السيسي (2004) مخاطر

الائتمانية بأنها: احتمال عدم قيام الطرف المقابل للبنك بالوفاء بالتزاماته في حدود الشروط المتفق عليها، فهي لا تقتصر على وظيفة الاقتراض فقط، وإنما تمتد لنشاطات أخرى مثل: تمويل تجاري، إيداعات لدى المصارف، عمليات صرف أجنبي (المملوك، 2014، ص70)

ـ مفهوم المخاطر الائتمانية في المصارف التجارية:

يمكن تقديم مجموعة من التعاريف المتعلقة بالمخاطر الائتمانية، ُحيث تعرَّف بأنها: احتمال عدم مقدرة العميل المقترض من سداد القرض وأعبائه وفقاً للشروط المتفق عليها عند منح الائتمان، حيث أن السبب الرئيس وراء المخاطر الائتمانية هو المقترض بسبب عدم استطاعته أو عدم التزامه أو عدم قيامه برد أصل القرض وفوائده.

ولا تختلف المخاطر الائتمانية في المصارف التجارية فيما إذا كان المقترض شخصاً حكومياً أو لا، إذ أن القروض الممنوحة لمنشآت الدولة تتضمن هي الأخرى مخاطر ائتماني على الرغم من إشارة بعضهم إلى أن مخاطر القروض الموجهة للحكومة معدومة، كون أن الحكومة لا يمكن أن تمتنع عن سداد القرض (المملوك، 2014، ص70). **وبناءً على ما سبق، ترى الباحثة بأن المخاطر الائتمانية هي ما يمكن أن يتكبده المصرف من خسائر نتيجة عدم التزام الزبون بسداد أصل القرض للمصرف التجاري وغيره من القروض.**

ـ مقاييس المخاطر الائتمانية في المصارف التجارية:

إن تحديد المخاطر الائتمانية بدقة ووضع مؤشرات وبيانات تساعد على قياسها، وتعد من الأمور المساعدة على إدراك تلك المخاطر والتحكم فيها ومن ثم التقليل من تلك المخاطر إلى أدنى مستوياتها، وللعلم تتمثل أهم مؤشرات قياس المخاطر الائتمانية في المصارف التجارية على النحو الآتي (عبد السلام، 2003، ص104):

- بيانات عن توزيع محفظة القروض على قطاعات النشاط الاقتصادي بصورة ربع سنوية.
- بيانات عن توزيع المحفظة إلى تسهيلات بضمان عيني مع تحديد قيمة الضمان عند آخر تقييم بصورة ربع سنوية وتسهيلات بدون ضمان عيني. وفيما يلي أهم مؤشرات قياس المخاطر الائتمانية وهي:

نوع المؤشر: المخاطر الائتمانية: المؤشرات المستخدمة في القياس وهي:

صافي أعباء القروض / إجمالي القروض

مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها / إجمالي القروض

مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها / القروض المستحقة

نوع المؤشر: مخاطر السيولة: المؤشرات المستخدمة في القياس:

الودائع الأساسية / إجمالي الأصول

الودائع المتقلبة / إجمالي الأصول

الأصول الحساسة – الخصوم الحساسة

نوع المؤشر: مخاطر أسعار الصرف: المؤشرات المستخدمة في القياس:

المركز المفتوح في كل عملة / القاعدة الرأسمالية

إجمالي المراكز المفتوحة / القاعدة الرأسمالية

نوع المؤشر: مخاطر التشغيل: المؤشرات المستخدمة في القياس:

إجمالي الأصول / عدد العاملين

مصروفات العمالة / عدد العاملين

حدود الدراسة Study limits:

زمانيَّة: فترة توزيع الاستبانة في شهر تموز 2020.

ومكانيَّة: دوائر المصارف التجارية السورية العاملة في محافظة اللاَّذقيَّة.

الحدود الموضوعية: تتعلق بالمتغيرات المدروسة.

الحدود البشرية: جميع العاملين في دوائر المصارف التجارية السورية في محافظة اللَّاذقيَّة.

النتائج والمناقشة:

1- البحث الاستنتاجي:

ـ ميدان الدراسة: محافظة اللاذقية، جميع دوائر المصارف التجارية العامة في اللاذقية حيث تمَّ توزيع الاستبانة على العاملين.

ـ مجتمع البحث: مجتمع البحث جميع عاملي المصارف التجارية العامة في محافظة اللاذقية في سورية.

ـ عينة البحث: تم أخذ عينة من العاملين في مدينة اللاذقية تم توزيع الاستبانة عليهم في دوائر مختلفة حتى تشمل أكبر تنوع من العاملين.

ـ حجم العينة: عدد أفراد العينة (319) كحد أدنى؛ وقد قامت الباحثة بتوزيع (329) استبانة على أفراد العينة وكان عدد الاستبانات المقبولة (321)، بينما تمّ رفض (2) استبانة غير صالحة، لعدم الجدية في تعبئة المعلومات، ليبقى عدد الاستبانات الصالحة للتحليل (319).

ـ نوع العينة تمثَّل مُجتمع الدراسة المستهدف بجميع العاملين في المصارف التجارية السورية العامة في محافظة اللاَّذقيَّة، حيث تم سحب عينة من مجتمع الدراسة بما يتوافق مع عدد العاملين في كل دائرة، وذلك لتقييم واقع التدقيق الداخلي في هذه المصارف. كما تمَّ الاعتماد على المعاينة العشوائيَّة البسيطة كإطار عام للمعاينة، حيثُ تمَّ سحب عيِّنة الدراسة من مجتمع الدراسة بالاعتماد على قانون العيِّنة الإحصائي.

ـ سحب العينة: تم سحب عينة واحدة ولمرة واحدة بطريقة عشوائية بسيطة حيث أنه تم استخدام التصميم المقطعي المفرد في الدراسة(Single cross sectional) ، حيثُ تمَّ سحب عيِّنة الدراسة من المجتمع بالاعتماد على قانون العيِّنة الإحصائي.

ـ أسلوب جمع البيانات والأدوات الإحصائية المستخدمة: تمّ بناء الاستبانة بالاستعانة بالدراسات السابقة ومراجع حول طرق بناء الاستبانة. وتمّ اتخاذ القرار بأنَّ الاستبانة يتم تعبئتها بوجود الباحثة لتوضيح أي غموض في ذهن المستجوَب، لاختصار وقت جمع البيانات، لضمان عدم إهمال المستجوَب للاستبانة ولصعوبة استعادة الاستبانة وخاصة أن الاستبانة وزعت في معظم الحالات على العاملين في أماكن عملهم وأثناء الدوام الرسمي حيث أن استعادتها في حال بقيت مع المستجوّب شبه مستحيلة.

بناءً على ذلك تمّ تصميم الاستبانة بحيث تكون قصيرة ولا تستهلك وقتاً للإجابة عنها ولا تحوي على أسئلة شخصية أو محرجة .الإجابات على أسئلة الاستبانة تكون بتحديد المستجوب لأحد الخيارات المحددة له بالاعتماد على مقياس ليكرت Likert الخماسي.

ـ وثوقية المقياس: تمّ التأكد من وثوقية المقياس الحاصل لدينا بعد تفريغ البيانات من الاستبانة على البرنامج الاحصائي SPSS 20 بحساب معامل كرونباخ ألفا Cronbach's alpha، لتقييم تأثير التدقيق الداخلي في المصارف التجارية العامة والتي تمَّ قياسها بعدة متغيرات والذي كانت قيمته 0.885 وهي أعلى من الحد الأدنى

المقبول لنانوناللي، (1994) Nunnally المساوي لـ 0.7 كما وأنه في كثير من الدراسات الحد المقبول هو0.6 مما يشير إلى وثوقية جيدة للمقياس.

2- الجزء العملي الميداني:

2-10 ـ 1 أداة الدّراسة :

من أجل دراسة تأثير التدقيق الدَّاخلي في مخاطر السيولة، لجأت الباحثة الى اجراء دراسة ميدانية من خلال تصميم استبانة موجهة الى (العاملين)، وقد تم توزيع (327) استبانة على أفراد العينة وكان عدد الأوراق المقبولة (321) بينما تمّ رفض (2) استبانة غير صالحة، لعدم الجدية في تعبئة المعلومات؛ فكانت الاستبانات الصالحة للدراسة والتي أدخلتها في التحليل هي (319) استبانة وهي نسبة تمثيل جيدة جداً.

وقامت بسحب العينة بطريقة عشوائية وحرصت على أن يكون حجم العينة أكبر من 100 مفردة لتكون ممثلة للمجتمع المدروس تمثيلاً جيداً ولتكون النتائج قابلة للتعميم، وقد قامت الباحثة:

أولاً: بتصميم استبانة لجمع بيانات حول تأثير التدقيق الداخلي في مخاطر السيولة في المصارف التجارية العامة، وهي عبارة عن 21 عبارة، حيث تمّ عرضها وتحكيمها من قبل لجنة التحكيم. وقد اعتمدت الباحثة على مقياس ليكرت الخماسي حيث قابل كل عبارة خمس درجات من الموافقة.

ثانياً: اختبار ثبات وصدق المقياس: استخدمت الباحثة معامل ألفا كرونباخ لحساب ثبات المقاييس (غدير، 2012، P، 234-246)، حيث تمّ حساب معامل كرونباخ لحساب ثبات جميع عبارات الاستبانة معاً كما هو موضّح بالجدول رقم (1)؛ وحساب ثبات متغيّرات الدّراسة كلّ على حدة.

الجدول (1) عدد العبارات الداخلة في التحليل والمستثناة

الجدول (1) عدد العبارات الداخلة في التحليل والمستثناة Case Processing Summary			
		N	%
Cases	Valid	319	100.0
	Excluded[a]	0	.0
	Total	319	100.0

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS إصدار 20.

ويُظهر الجدول رقم (2) أنّ قيمة ثبات معامل الثبات ألفا كرونباخ الكلّية يساوي 0.885 (معامل ثبات مرتفع) وهي أكبر من 0.6، وهذا يدلّ على أنّ جميع العبارات تتمتع بثبات جيّد ولا داعي لحذف أيّة عبارة.

الجدول (2) معامل ألفا كرونباخ لجميع عبارات الاستبانة

Cronbach's Alpha	N of Items
.885	21

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS اصدار 20.

معامل ثبات متغيرات الدراسة كلّ على حدة: كما قامت الباحثة بحساب معامل الثبات ألفا كرونباخ لمتغيّرات الدراسة كلّ على حدة وكانت النتائج كالآتي:

الجدول (3): معامل ألفا كرونباخ لكل متغيّر على حدة

المتغير	Cronbach's Alpha	N of Items
التأهيل العلمي	0.894	4
استقلالية قسم التدقيق الداخلي	0.645	4
تخطيط عملية التدقيق	0.713	4
الكفاءة المهنية	0.611	4
مخاطر السيولة	0.701	5

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS إصدار 20.

وجدت الباحثة من خلال الجدول رقم (3) أنّ قيمة معامل ألفا كرونباخ للعبارات المستخدمة في قياس كل متغير على حدة كانت جميعها أكبر من 0.6، وهذا يدلّ على ثبات مقبول وجيد للبيانات وصلاحيتها للدراسة ولا داعي لحذف أيّة عبارة من العبارات.

مقياس الصّدق (الاتّساق الداخلي لفقرات الاستبانة): قامت الباحثة بدراسة علاقة طرفيّات عدّة في الدّراسة مع طرف أساسيّ كالمتوسّط الإجمالي (2012,، 248–247.p غدير) واختبار تلك العلاقات؛ حيث كانت العلاقات الناتجة معنوية أي ذات دلالة إحصائية؛ وكان ذلك مؤشّراً على صدق المقياس. Sig = p = 0.000 < α =0.01، وبذلك تكون الباحثة قد تأكّدت من صدق وثبات فقرات الاستبانة، وأصبحت الاستبانة صالحة للتطبيق على عيّنة الدّراسة الأساسيّة.

اختبار الفرضيّات:

قامت الباحثة بحساب الإحصائيات الوصفية لكل عبارة من عبارات الاستبانة وذلك لمعرفة متوسط إجابات أفراد العينة حيث تبيّن من خلال الجدول (4) أنّ أقل متوسط حسابي لإجابات أفراد العينة هو 2.70 والمتعلق بقياس مخاطر السيولة وهو أقل من متوسّط الحياد 3، والذي يبين بأنّ المصرف لا يتمتع بسيولة تمكنه من مواجهة التزاماته في موعد الاستحقاق وفق إجابات أفراد العينة.

الجدول (4) الإحصائيات الوصفية الخاصّة ببنود الاستبانة

البعد	عبارات الاستبانة	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation	Sig
التأهيل العلمي	يحرص المصرف على توفير المؤهل العلمي المناسب للمدققين باعتباره عامل مهم في عملية التدقيق	319	1	5	3.53	1.057	.000
	حصول المدقق الداخلي المكلف على شهادة مهنية مثل شهادة محاسب قانوني يساعد في أداء مهام التدقيق الداخلي بفعالية	319	2	5	3.21	1.008	.000
	يحصل المدقق الداخلي على ترقية وظيفية كتحفيز في حال حصوله على شهادات مهنية	319	2	5	3.49	.660	.000

	يعمل المصرف على توجيه المدققين الداخليين للحصول على شهادات علمية عليا بترقيتهم وظيفياً	319	2	5	3.69	.751	.000
استقلالية قسم التدقيق الداخلي	تتمتع دائرة التدقيق الداخلي باستقلال كافٍ داخل الهيكل التنظيمي	319	1	5	3.74	.945	.000
	يمتلك المدقق صلاحيات كافية لمراجعة وفحص السجلات	319	1	5	3.24	1.080	.000
	يمتلك المدقق صلاحيات كافية لمراجعة وفحص الممتلكات	319	2	5	3.46	.731	.000
	يوفر المصرف الأدوات اللازمة للقائمين بعملية التدقيق	319	2	5	3.03	.966	.000
تخطيط عملية التدقيق	تتضمن عملية التخطيط تطوير المعلومات الأولية ومتابعة المعلومات المستقاة من عمليات التدقيق السابقة وتحديثها وفق الظروف	319	1	5	3.34	1.775	.000
	تتضمن عملية التخطيط تقدير التوقيت اللازم لإنجاز وتحديد احتياجاتها من المدققين	319	2	5	3.31	1.340	.000
	يتم الأخذ بعين الاعتبار حجم ودرجة تعقيد عملية التدقيق في التخطيط للعملية	319	1	5	3.32	1.047	.000
	تتضمن عملية التخطيط الأخذ بالاعتبار عدد المدققين المطلوبين لكل عملية تدقيق	319	1	5	3.22	1.388	.000
الكفاءة المهنية	يقوم مدير التدقيق بمراجعة التقارير وأوراق العمل بمهنية	319	2	5	3.43	.753	.000
	يتم الالتزام بالمعايير المهنية عند أداء مهام التدقيق الداخلي	319	2	4	3.20	.936	.000
	يحرص مدير التدقيق الداخلي على توصيل التعميمات الملائمة في بداية كل عملية مراجعة	319	1	4	3.38	.757	.000
	يتمتع المدقق الداخلي في المصرف بالمعرفة الكافية بشكل عام	319	2	5	3.07	1.038	.000
مخاطر السيولة	يتمتع المصرف بسيولة تمكنه من مواجهة التزاماته في موعد الاستحقاق	319	2	4	2.70	.751	.000
	إيداع الأموال في المصرف لفترات قصيرة الأجل يساعده على استغلالها في الأنشطة المختلفة	319	2	5	3.29	1.027	.000
	تتوقف متطلبات السيولة التي يحتفظ بها المصرف إلى حد كبير على نوع وحجم وسلوك الودائع لديه	319	2	5	3.17	.963	.000
	يحافظ المصرف على العلاقة بين ودائع الأفراد والمؤسسات من جهة وحجم السيولة لديه من جهة أخرى	319	2	5	3.12	.962	.000
	متابعة سلوك الودائع تعمل على تخفيض مخاطر السيولة التي يمكن أن يتعرض لها المصرف عند مواجهة السحوبات	319	2	4	3.63	.565	.000

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS اصدار 20.

بعد ذلك قامت الباحثة باختبار الفرضية الرئيسة والفرضيات المتفرّعة عنها:

الفرضية الرئيسة للبحث:

فرضية العدم Ho: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التدقيق الدَّاخلي ومخاطر السيولة للمصارف التجارية العامة العاملة في محافظة اللاذقية.

الفرضية البديلة H1: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التدقيق الدَّاخلي ومخاطر السيولة للمصارف التجارية العامة العاملة في محافظة اللاذقية. ويتفرع منها فرضيات فرعية عدة:

1- <u>الفرضيَّة الفرعيَّة الأولى</u>: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التأهيل العلمي ومخاطر السيولة للمصارف التجارية العامة العاملة في محافظة اللاذقية.

2- <u>الفرضيَّة الفرعيَّة الثَّانية</u>: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين استقلالية قسم التدقيق ومخاطر السيولة للمصارف التجارية العامة العاملة في محافظة اللاذقية.

3ـ **<u>الفرضيَّة الفرعيَّة الثالثة</u>:** لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تخطيط عملية التدقيق الدَّاخلي ومخاطر السيولة للمصارف التجارية العامة العاملة في محافظة اللاذقية.

3ـ **<u>الفرضيَّة الفرعيَّة الرابعة</u>:** لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الكفاءة المهنية ومخاطر السيولة للمصارف التجارية العامة العاملة في محافظة اللاذقية.

ـ <u>نتيجة اختبار الفرضية الفرعية الأولى التي تنص على:</u> لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التأهيل العلمي ومخاطر السيولة للمصارف التجارية العامة العاملة في محافظة اللاذقية، ولاختبار هذه الفرضية استخدمت الباحثة تحليل الانحدار الخطي، حيث أظهر الجدول رقم (5) ما يلي:

الجدول رقم (5): اختبار الفرضية الفرعية الأولى.

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics				
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change
1	**.824**[a]	.679	.679	.87652	.679	710.620	1	318	.000

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS إصدار 20.

يتضح من الجدول السابق أن معامل الارتباط بلغ 0.824، وهذا يدل على وجود ارتباط بين التأهيل العلمي ومخاطر السيولة، وهذا الارتباط قوي، كما بلغ معامل التحديد 0.679، وهو يدل على أن 67.9% من تغيرات مخاطر السيولة تتبع لتغيرات التأهيل العلمي، مما يعني أن هناك علاقة بين التأهيل العلمي ومخاطر السيولة، وبما أن Sig= P= 0.000 < a=0.05، فهذا يدل على أن العلاقة ذات دلالة إحصائية، **وبالتالي يتم رفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التأهيل العلمي ومخاطر السيولة للمصارف التجارية العامة العاملة في محافظة اللاذقية، ويتم قبول الفرضية البديلة التي تقول بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية.**

ـ نتيجة اختبار الفرضية الفرعية الثانية التي تنص على: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين استقلالية قسم التدقيق ومخاطر السيولة للمصارف التجارية العامة العاملة في محافظة اللاذقية، ولاختبار هذه الفرضية استخدمت الباحثة تحليل الانحدار الخطي، حيث أظهر الجدول رقم (6) ما يلي:

الجدول رقم (6): اختبار الفرضية الفرعية الثانية.

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics				
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change
1	**.854**	.729	.832	.97231	.729	88.789	1	318	.000

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS إصدار 20.

يتضح من الجدول السابق أن معامل الارتباط بلغ 0.854، وهذا يدل على وجود ارتباط قوي بين استقلالية قسم التدقيق ومخاطر السيولة، كما بلغ معامل التحديد 0.729، وهو يدل على أن 72.9% من تغيرات مخاطر السيولة تتبع لتغيرات استقلالية قسم التدقيق، مما يعني وجود علاقة بين استقلالية قسم التدقيق ومخاطر السيولة، وبما أن Sig= P= 0.000 < a=0.05، فهذا يدل على أن العلاقة ذات دلالة إحصائية، **وبالتالي يتم رفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين استقلالية قسم التدقيق ومخاطر السيولة للمصارف التجارية العامة العاملة في محافظة اللاذقية، ويتم قبول الفرضية البديلة التي تقول بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية.**

ـ نتيجة اختبار الفرضية الفرعية الثالثة التي تنص على: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تخطيط عملية التدقيق الدَّاخلي ومخاطر السيولة للمصارف التجارية العامة العاملة في محافظة اللاذقية، حيث أظهر الجدول رقم (7) ما يلي:

الجدول رقم (7): اختبار الفرضية الفرعية الثالثة.

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics				
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change
1	**.458[a]**	.210	.207	.97832	.210	60.484	1	318	.000

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS إصدار 20.

يتضح من الجدول السابق أن معامل الارتباط بلغ 0.458، وهذا يدل على وجود ارتباط ضعيف بين تخطيط عملية التدقيق الداخلي ومخاطر السيولة، كما بلغ معامل التحديد 0.210، وهو يدل على أن 21.0% من تغيرات مخاطر السيولة تتبع لتغيرات تخطيط عملية التدقيق الداخلي، مما يعني أنه توجد علاقة بين تخطيط عملية التدقيق الداخلي ومخاطر السيولة، وبما أن Sig= P= 0.000 < a=0.05، فهذا يدل على أن العلاقة ذات دلالة إحصائية، **وبالتالي يتم رفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تخطيط عملية التدقيق الدَّاخلي ومخاطر السيولة للمصارف التجارية العامة العاملة في محافظة اللاذقية، ويتم قبول الفرضية البديلة التي تقول بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية.**

ـ نتيجة اختبار الفرضية الفرعية الرابعة التي تنص على: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الكفاءة المهنية ومخاطر السيولة للمصارف التجارية العامة العاملة في محافظة اللاذقية، حيث أظهر الجدول رقم (8) ما يلي:

الجدول رقم (8): اختبار الفرضية الفرعية الرابعة.

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics				
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change
1	**.691[a]**	.477	.476	.26255	.476	387.522	1	318	.000

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS إصدار 20.

يتضح من الجدول السابق أن معامل الارتباط بلغ 0.691، وهذا يدل على وجود ارتباط مقبول بين الكفاءة المهنية ومخاطر السيولة، كما بلغ معامل التحديد 477.، وهو يدل على أن 47.7% من تغيرات مخاطر السيولة تتبع لتغيرات الكفاءة المهنية، مما يعني أنه يوجد علاقة بين الكفاءة المهنية ومخاطر السيولة، وبما أن Sig= P= 0.000 < a=0.05، فهذا يدل على أن العلاقة ذات دلالة إحصائية، **وبالتالي يتم رفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الكفاءة المهنية ومخاطر السيولة للمصارف التجارية العامة العاملة في محافظة اللاذقية، ويتم قبول الفرضية البديلة التي تقول بوجود تلك العلاقة.**

ـ نتيجة اختبار الفرضية الرئيسة التي تنص على: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التدقيق الدَّاخلي ومخاطر السيولة للمصارف التجارية العامة العاملة في محافظة اللاذقية، فبعد أن قامت الباحثة باختبار الفرضيات الأربعة الفرعية، قامت باختبار الفرضية الرئيسة، حيث أظهر الجدول رقم (9) ما يلي:

الجدول رقم (9): اختبار الفرضية الرئيسة.

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics				
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change
1	**.737[a]**	.543	.542	.27117	.543	398.531	1	318	.000

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS اصدار 20.

يتضح من الجدول السابق أن معامل الارتباط بلغ 0.737، وهذا يدل على وجود ارتباط بين التدقيق الداخلي ومخاطر السيولة، وهذا الارتباط جيد، كما بلغ معامل التحديد 0.543، وهو يدل على أن 54.3% من تغيرات مخاطر السيولة تتبع لتغيرات التدقيق الداخلي، مما يعني أنه يوجد علاقة بين التدقيق الداخلي ومخاطر السيولة، وبما أن Sig= P= 0.000 < a=0.05، فهذا يدل على أن العلاقة ذات دلالة إحصائية، **وبالتالي يتم رفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية للتدقيق الدَّاخلي في مخاطر السيولة للمصارف التجارية العامة العاملة في محافظة اللاذقية، ويتم قبول الفرضية البديلة التي تقول بوجود علاقة.**

وكما هو واضح من الجدول (10)، فقد بلغ متوسّط إجابات أفراد العيّنة لمتغيّر مخاطر السيول 3.182، وهو يدلّ على أن إيداع الأموال في المصرف لفترات قصيرة الأجل يساعده على استغلالها في الأنشطة المختلفة، وتتوقف متطلبات السيولة التي يحتفظ بها المصرف إلى حد كبير على نوع وحجم وسلوك الودائع لديه، ويحافظ المصرف على العلاقة بين ودائع الأفراد والمؤسسات من جهة وحجم السيولة لديه من جهة أخرى، ومتابعة سلوك الودائع تعمل على تخفيض مخاطر السيولة التي يمكن أن يتعرض لها المصرف عند مواجهة السحوبات.

الجدول (10) متوسط إجابات أفراد العينة على كل بعد

البعد	Mean
التأهيل العلمي	3.48
استقلالية قسم التدقيق	3.368
تخطيط عملية التدقيق الدَّاخلي	3.298
الكفاءة المهنية	3.27
مخاطر السيولة	3.182

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS اصدار 20.

وقامت الباحثة بإجراء تحليل ANOVA لإظهار إن كان يوجد فروق معنويّة بين متوسّطات إجابات أفراد العيّنة لكل متغيّر من متغيّرات البحث، حيث تنصّ فرضيّة العدم على عدم وجود فروق معنويّة بين متوسّطات إجابات أفراد العيّنة؛ في حين الفرضيّة البديلة تنصّ على وجود فروق معنويّة، والنتائج موضّحة في الجدول (11) الآتي:

الجدول (11) تحليل ANOVA لإظهار الفروق بين متوسّطات إجابات أفراد العيّنة لكلّ متغيّر.

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	643.881	1	643.881	398.533	.000[b]
Within Groups	541.326	318	1.616		
Total	1185.317	319			

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS اصدار 20.

ومن خلال الجدول رقم (11) وجدت الباحثة أنّ 0.05= α > 0.000 = p = Sig، أي أنَّ قيمة احتمال الدلالة (Sig= 0.014) أصغر من مستوى الدلالة 0.05. مما يعني رفض فرضيّة العدم، مما يؤكّد على وجود فروق معنويّة بين متوسّطات إجابات أفراد العيّنة لكل متغير من متغيرات الدِّراسة، حيث يمكن ترتيب المتوسّطات لكل متغيّر بحسب حصوله على اجماع الموافقة لإجابات أفراد العيّنة على العبارات الخاصّة به.

الاستنتاجات والتَّوصيات:

الاستنتاجات: وكنتيجة لاختبار الفرضيات تمكّنت الباحثة من الوصول لعدد من النتائج أهمّها:

1. وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التأهيل العلمي ومخاطر السيولة للمصارف التجارية العامة العاملة في محافظة اللاذقية.
2. وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين استقلالية قسم التدقيق ومخاطر السيولة للمصارف التجارية العامة العاملة في محافظة اللاذقية.
3. وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تخطيط عملية التدقيق الدَّاخلي ومخاطر السيولة للمصارف التجارية العامة العاملة في محافظة اللاذقية.
4. وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الكفاءة المهنية ومخاطر السيولة للمصارف التجارية العامة العاملة في محافظة اللاذقية.
5. وجود علاقة ذات دلالة إحصائية للتدقيق الدَّاخلي في مخاطر السيولة للمصارف التجارية العامة العاملة في محافظة اللاذقية.

التوصيات: توصي الباحثة بالآتي:

1. على المصرف أن يحرص على توفير المؤهل العلمي المناسب للمدققين باعتباره عامل مهم في عملية التدقيق.
2. من الضروري أن يتمتع المصرف بسيولة تمكنه من مواجهة التزاماته في موعد الاستحقاق.
3. ضرورة أن يحافظ المصرف على العلاقة بين ودائع الأفراد والمؤسسات من جهة وحجم السيولة لديه من جهة أخرى.
4. ضرورة أن تتضمن عملية تخطيط التدقيق تطوير المعلومات الأولية ومتابعة المعلومات المستقاة من عمليات التدقيق السابقة وتحديثها وفق الظروف.
5. ضرورة الاستمرار بأبحاث التدقيق الداخلي، وتحديد أهم برامجه التي من شأنها أن ترفع من سوية أداء المنظمات وتؤثر بشكل مباشر على أدائها، والاهتمام بأبحاث مخاطر السيولة المصرفية كونها تعبر عن قدرة المصرف على الإيفاء بالتزاماته عند استحقاقها من خلال قدرته على توفير التمويل اللازم.

References:

1. ABDEL Salam, Safwat. *The Economic Effects of Globalization on the Banking System*. Arab Renaissance House, Cairo, Egypt, 2003, p. 104.
2. ABDUL-HAMID, Abdul-Muttalib. *(Universal banks, their operations and management)*. University House for Printing and Publishing, Alexandria First Edition, First Edition, 2002.
3. ABU HAMAD, Rida Sahib. *(Banking Administration, Analytical Introduction)*, Dar Al-Fikr for Distribution and Publishing, Jordan, First Edition, Volume One, Number of Pages, 311, 2002.
4. Al-ARAJ, Adnan Shaher (2010). *Liquidity risk management in banks operating in Jordan and the extent of application of best practices in managing liquidity risk in banks operating in Jordan*. Journal of the Baghdad College of Economic Sciences, Issue 25, Attributes, 2010, 103-122.
5. Al-HUSSEINI, Falah Hassan Adai; Al-Douri, Muayyad Abd al-Rahman Abdullah. *(Banking management is a contemporary quantitative and strategic approach)*. Wael Publishing House, Amman, Jordan, second edition, fourth issue, 2000.
6. Al-MAMLOUK, Anas Hisham. *Credit risk and its impact on investment portfolios: an applied study on the private banking sector in Syria*. Unpublished MA Thesis, Faculty of Economics, University of Damascus, Syria, 2014, p.64.
7. Al-MAMLOUK, Anas Hisham. *Credit risk and its impact on investment portfolios: an applied study on the private banking sector in Syria*. Unpublished MA Thesis, Faculty of Economics, University of Damascus, Syria, 2014, p. 70.
8. Al-MAMLOUK, Anas Hisham. *Credit risk and its impact on investment portfolios: an applied study on the private banking sector in Syria*. Unpublished MA Thesis, Faculty of Economics, University of Damascus, Syria, 2014, p. 70.
9. BADIS, Iman. *The role of the central bank in exercising supervision over commercial banks: a case study of the Bank of Algeria*. Unpublished MA Thesis, Faculty of Economic and Business Sciences, University of Al-Arabi Ben Mhidi - Oum El Bouaghi, Algeria, 2012, pp. 9-169.
10. DEBONA, Muhammad Al-Sagheer (2017). *The Impact of Liquidity Risk on the Profitability of Commercial Banks: The Case of a Sample of Commercial Banks in Algeria during the Period 2010-2015*, Master Thesis, College of Economic and Commercial Sciences, Qasdi Merbah University: Algeria.

11. IBRAHIM, Fatima Ahmed Musa. *Factors affecting the quality of internal audit reports in Palestinian ministries and governmental institutions operating in the Gaza Strip*. Unpublished Master Thesis, Faculty of Commerce, Islamic University, Gaza, 2016.
12. JACOB, Ibtisam. *The Impact of Internal Audit on Banking Risk Management: A Case Study of Commercial Banks in Ain Temouchent State*. Unpublished MA Thesis, Institute of Economic and Business Sciences, University Center Ain Chmont, 2014, p. 39.
13. SAEED, Abd al-Salam Lafta (1996). *(Credit Risk and Its Impact on Lending Policies)*, unpublished PhD thesis, College of Administration and Economics, University of Baghdad, p.109.
14. IQBAL, S; Murtaza, f; Yousouf, m; Ibrahim, m; Hussain, s (2015). *Impact of Liquidity Risk on Banks (A Case Study of Punjab, Pakistan) Developing Country Studies*, Vol.5, No.11.
15. MAHACHI, G.L. *Effectiveness of internal audit on organizational performance of Ngos: case study of hivos Zimbabwe*. FACULTY OF commerce, department of accounting, Gweru: Zimbabwe, 2018.
16. MAHACHI, G.L. *Effectiveness of internal audit on organizational performance of Ngos: case study of hivos Zimbabwe*. FACULTY OF commerce, department of accounting, Gweru: Zimbabwe, 2018, p: 6.
17. Gitman, L (2000),J (Principles Of Managerial Finance) 9th .ed ,N.Y, Donnelly And Sons Company , 199.
18. Chiggai, H, I. *effect of internal audit practices on organization performance: a case of regulatory bodies in Kenya*. A project submitted in partial fulfillment of the requirement for the award of masters of business administration (corporate management) in the school of business and public management at kca university, 2016, pp: 5-6.